

أثر المديونية الحكومية في النمو الاقتصادي تحليل مقارنة بين المغرب
وتونس للمدة (1990-2016)

م.م عدنان طالب بختيار
م. د. سلام أنور احمد
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كركوك

IMPACT OF GOVERNMENT DEBT ON ECONOMIC
GROWTH: COMPARATIVE ANALYSIS BETWEEN
MOROCCO AND TUNISIA FOR THE PERIOD (1990-2016)

Assis. Lec. Adnan taleb B. Lec. Dr. Salam Anwar A.

College of administration and Economics / University of
Kirkuk

تاريخ قبول النشر 2019/4/19

تاريخ استلام البحث 2018/12/16

المستخلص:

يهدف البحث إلى معرفة طبيعة العلاقة بين المديونية الحكومية والنمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس بعدهما من الاقتصاديات الناشئة التي تحاول تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ولتحقيق هدف البحث فقد تم مناقشة الأسس النظرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والمديونية وفقاً للأدبيات الاقتصادية فضلاً عن ذلك فقد اعتمد البحث على التحليل القياسي في بحث العلاقة بين النمو الاقتصادي ومديونية الحكومة المركزية في المغرب وتونس للمدة (1990-2016) وقد تم استخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من مستوى استقرارية السلاسل الزمنية ومن ثم تقدير معادلة الانحدار التي مثلت فيها المديونية والاستثمار والنمو السكاني والصادرات متغيرات مستقلة في حين أن اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة الوطنية النمو الاقتصادي هو متغير المعتمد، و توصل البحث الى نتيجة مفادها ان دين الحكومة المركزية له اثر معنوي وسالب في النمو الاقتصادي في حالة المغرب وذلك لكون ان توسع نشاط الحكومة سوف يزاحم القطاع الخاص على التمويل وعلى الفرص الاستثمارية في الاقتصاد كما تبين أيضا معنوية اثر النمو السكاني في النمو مع إشارة سالبة في حالة المغرب في حين لم تظهر المتغيرات الأخرى في النموذج علاقة معنوية، أم بالنسبة لتونس فان تقدير دالة الانحدار لم يظهر أثرا معنويا للمديونية في النمو أما متغير الاستثمار فقد كان معنويا في علاقته مع النمو الاقتصادي الذي حمل إشارة موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية أما النمو السكاني والصادرات فلم يكن معنوية إحصائيا.

الكلمات المفتاحية: المديونية، النمو الاقتصادي، الاستثمار.

Abstract:

This study aims to investigate the relationship between government debt and economic growth in Morocco and Tunisia, as they are one of the emerging economies that trying to achieve economic development goals. In order to achieve the research goal, theoretically relationship between economic growth and government debt have been discussed according to economic literature. As well, the research relied on standard analysis in the relationship between economic growth and central government debt in morocco and Tunisia for the period (1990-2016). Unit root tests have been used to confirm the level of stability of time series. And then estimate the regression equation, in which indebtedness, investment, population growth and exports represented independent variables, While the natural logarithm of GDP at constant prices of the national currency represents economic growth. Results show that the government debt has a negative effect on economic growth in morocco, due to government activity struggles private sector in order to finance and investment opportunities. The effect of

population growth was also significant, with a negative sign in the case of Morocco, while the other variables in the model did not show any significant relationship. Also, For Tunisia, the estimation of the regression function did not show a significant effect of the indebtedness in the growth. The investment variable was significant in relation to the economic growth, which carried a positive correlation with the economic theory. Population growth and exports were not statistically significant.

Keywords: Government debt, Economic growth, Investment.

المقدمة:

تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والمديونية من المواضيع الأكثر جدلية وخاصة في البلدان النامية وقد ظهرت هذه العلاقة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ففي معظم الدول النامية تراكمت الديون إذ استغادت هذه البلدان من وفرة القروض الدولية الناجمة عن الطفرة النفطية في أوائل السبعينيات وعدم وجود مدخرات محلية وارتفاع العجز في الحساب الجاري والخسائر الحادة في معدلات التبادل التجاري وصدّات أسعار النفط في 1973-1974 و1978-1979 و الزيادة في الإنفاق العام من قبل حكومات هذه البلدان ففي أعقاب الزيادات في أسعار السلع الأساس في أوائل السبعينات والركود في الدول الصناعية والارتفاعات في سعر الفائدة الحقيقية شكلت جميعها أسباباً رئيسة وراء قيام البلدان النامية باستيراد رؤوس الأموال لزيادة الموارد المالية المحلية وسدّ النقص في الموارد وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وثمة العديد من الدول العربية في شمال أفريقيا ذات الموارد المحلية المحدودة-لاسيما الدول العربية غير النفطية - التي يجب عليها أن تقترض من الخارج لتغطية الفجوة في الموارد لديها ولتمويل برامج التنمية فيها مما أدى إلى تصاعد معدلات مديونية الحكومات المركزية كثيراً كما شكل الحراك الاجتماعي والسياسي-الربيع العربي- في السنوات الأخيرة في البلدان العربية عبئاً على النمو والموازنات العامة في هذه البلدان.

ولا شك فإن هذا التصاعد في المديونية سيترك آثاراً ثقيلة في مسار التنمية الاقتصادية والنمو في هذه البلدان وتركز هذه الدراسة على دولتين من هذه الدول وهما (تونس والمغرب) وهي من الدول ذات الدخل المتوسط كما صنفتها جامعة الدول العربية.

مشكلة البحث:

يمر اقتصاد كل من تونس والمغرب بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وذلك بسبب زيادة حجم المديونية ومشكلات أخرى وبناء على ذلك نطرح التساؤلات الآتية:

- ما هو أثر المديونية الحكومية في النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس؟
- ما هو أثر المتغيرات التحكومية وهي الاستثمار والقوى العاملة والصادرات في النمو الاقتصادي؟

فرضية البحث:

يختبر البحث مدى تحقق فرضية أن المديونية الحكومية المركزية لها أثر سالب في النمو الاقتصادي في حين يرتبط كل من الاستثمار والقوى العاملة والصادرات ايجابيا مع النمو الاقتصادي في سياق اقتصادي للمملكة المغربية وتونس.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح جملة من المفاهيم منها مفهوم المديونية الحكومية، والتعرف على إيجابيات وسلبيات هذا المفهوم، ثم بيان أهم تأثيراته على النمو الاقتصادي في كل من المملكة المغربية وتونس ومن ثم محاولة بناء نموذج قياسي للتنبؤ بفرضية البحث.

منهج البحث:

ومن أجل تحقيق هدف البحث في إثبات أو نفي الفرضية قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الأساس النظري لعلاقة النمو الاقتصادي ومديونية الحكومة المركزية وعرض الدراسات السابقة لهذا الموضوع، كما تم أيضا اعتماد المنهج القياسي في اختبار العلاقة المذكورة للفترة (1990-2016).

الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة:

تعاملت دراسات عديدة مع العلاقة بين النمو الاقتصادي والديون خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي إذ بعد أزمة النفط الثانية في عام 1979 تأثرت جميع البلدان بالركود العالمي في المدة (1980-1983) بسبب انخفاض أسعار السلع وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية وتباطؤ النمو في البلدان الصناعية، واجهت بعض البلدان المدينة مشاكل خدمة الديون. ولذلك فقد تم تصوير الفترة منذ عام 1982 على أنها مدة من الديون المتراكمة وقد خلص ليفي وشودري Levy & Chowdhur (1993) إلى أن الزيادة في الدين العام والديون الخارجية المضمونة قد تؤدي إلى خفض مستوى الناتج القومي الإجمالي بشكل غير مباشر عن طريق

تشبيط تكوين رأس المال وتشجيع هروب رؤوس الأموال بسبب توقعات بقيام الحكومة بزيادة الضرائب لسد مستحقات الديون. ووجد كانينغهام Cunningham (1993) وجد أن عبء الديون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بسبب التأثير على إنتاجية العمل ورأس المال.

كما ان العديد من الدراسات الأخرى منها دراسة شودري Chowdhury (2001) وصديقي ومالك Siddiqui & Malik (2001) ودراسات ايسترتلي (1999Easterly و2001 و2002) وسين Sen (2007) إلى الاستنتاج نفسه بأن الديون الخارجية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. يبدو أن تأثير الدين المرتفع على النمو يعمل من خلال تأثير سلبي قوي على تراكم رأس المال المادي وعلى نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (Total Factor Productivity) (Akram, 2011, 3-4) حاول شليرك Schclarek (2004) تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية في البلدان النامية والبلدان الصناعية كلا على حدة وظهرت النتائج أنه بالنسبة للدول النامية هناك علاقة سالبة ومعنوية إحصائياً بين مجموع الديون الخارجية والاقتصادية ووجد بان شكل هذه العلاقة هو خطي أما في حالة البلدان الصناعية لم يجد دليل على وجود علاقة خطية او غير خطية بين دين الحكومة المركزية والنمو الاقتصادي وهي نتيجة مختلفة عن حالة البلدان النامية (Schclarek , 2004, 15).

و درس مالك و حياة و محمد Malik, Hayat & Muhammad (2010) آثار الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في باكستان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1972-2005. لهذا الغرض تم استخدام نموذج اقتصادي قياسي خطي بسيط مع نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والدين الخارجي وخدمة الديون كمتغيرات مستقلة. وجدوا أن كلا من الديون الخارجية وخدمة الديون تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في باكستان (Kumara&Cooray, 2013, 7).

1- الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والمديونية

1-1 الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والمديونية:

تركز التفسيرات النظرية لتأثيرات النمو السلبي المحتمل للدين العام بشكل رئيسي على العجز المالي وتتادي بالمقايضة بين الآثار الإيجابية على المدى القصير (في حالة وجود فجوة في الإنتاج والأسعار) والآثار السلبية الطويلة الأجل (Ahlborn&Schweickert, 4, 2016).

إذ ترى المدرسة الكنزوية على أن الدين العام الضخم هو أصل وطني وليس عائق وأن العجز في الإنفاق المستمر ضروري للتقدم الاقتصادي في البلدان. وهاجمت الرأي الكلاسيكي بأن الاقتصاد يميل إلى التوازن عند التوظيف الكامل وجادل كينز أنه إذا كانت هناك موارد عاطلة عن العمل والتي لا يستطيع القطاع الخاص توظيفها يمكن وضع الموارد في حالة الاستخدام بواسطة

ميزانية غير متوازنة-اي زيادة النفقات على الإيرادات-ويرى أن زيادة الدين العام من خلال التأثيرات المتعددة من شأنه أن يزيد الدخل القومي. وربط الاقتراض العام بتمويل العجز ووافق على أن الحكومة يجب أن تقترض لجميع الأغراض بحيث يزداد الطلب الفعال في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج. وهو لم يفرق بين الإنفاق الإنتاجي وغير الإنتاجي كما في الرؤية الكلاسيكية وذكر أن الاقتراض للاستهلاك لا يقل أهمية عن الاقتراض للاستثمار في السلع الإنتاجية لأن الإنفاق الاستهلاكي يحفز الاستثمار للارتفاع (6, 2017: Favour & et al).

أما "النظرة التقليدية للدين العام" فترى ان الناتج على المدى القصير يتم تحديده بواسطة الطلب الكلي والعجز المالي (أو ديون عامة أعلى) يكون لها تأثير إيجابي على الدخل المتاح والطلب الكلي وإجمالي الناتج. ومن المرجح أن يكون لهذا التأثير الإيجابي قصير الأجل لعجز الميزانية (والدين العام الأعلى) أن يكون وسعاً عندما يكون الإنتاج الفعلي بعيداً عن الناتج الممكن. ووفقاً لإلميندورف ومانكيو (1999) فإن الأمور تختلف في الأجل الطويل. إذا لم يبقى افتراض التكافؤ الريكاردى¹ ثابتاً فإن الانخفاض في المدخرات العامة الناتج عن عجز أعلى في الميزانية لن يتم تعويضه بالكامل من خلال زيادة المدخرات الخاصة. ونتيجة لذلك سينخفض الادخار القومي مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي الاستثمار سواء في الداخل أو في الخارج.

الاستثمار المنخفض في الداخل سيكون له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي لأنه سيؤدي إلى رصيد رأس مال أصغر وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض إنتاجية العمل والأجور. وبدلاً من ذلك سيكون الاستثمار الأجنبي أقل (أو تدفقات أجنبية أعلى) تأثير سلبي على دخل رأس المال الأجنبي وبالتالي سيقبل من الناتج القومي الإجمالي المستقبلي للبلد.

إن هذا التأثير السلبي للزيادة في الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل (أو الناتج القومي الإجمالي) يمكن تضخيمه من خلال وجود ضرائب تشوهية وفقاً لحسابات

¹ وفقاً لهذه الفرضية فإنه يمكن للحكومات تمويل نفقاتها إما عن طريق الضرائب أو عن طريق إصدار سندات. وبما أن السندات هي قروض، فيجب سدادها في نهاية المطاف. ويفترض أنها تزيد الضرائب في المستقبل. وعلى الحكومة الاختيار بين "ضريبة الآن أو ضريبة في وقت لاحق". وبافتراض أن الحكومة تمول بعض النفقات الإضافية من خلال العجز أي أنه يختار فرض ضريبة في وقت لاحق. وفقاً للفرضية يتوقع دافعو الضرائب أنهم سوف يضطرون لدفع ضرائب أعلى في المستقبل. ونتيجة لذلك سيزيدون مدخراتهم لدفع الزيادة الضريبية المستقبلية أي أنها تقلل استهلاكهم الحالي وسيكون التأثير على إجمالي الطلب هو نفسه كما لو أن الحكومة اختارت فرض الضريبة الآن. وكان أول من اقترح هذا الاحتمال في أوائل القرن التاسع عشر. ومع ذلك فهو غير مقنع بأهميته التجريبية.

إميندورف وإلمانكو (1999) مرة أخرى كل دولار إضافي من الديون الحكومية يقلل من الناتج المحلي الإجمالي للحالة المستقرة بنحو 10 سنتات (2, 2013, Panizza & Presbitero).

ولكن من جانب آخر تساعد إدارة الدين العام الحكيمة على تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار من خلال حشد الموارد بتكلفة اقتراض منخفضة والحد من التعرض للمخاطر المالية. قد يكون للديون المحلية آثار إيجابية وكذلك سلبية على النمو الاقتصادي ففي البلدان الأقل نمواً تستخدم الحكومات الدين العام كأداة حتمية لتمويل نفقاتها. ويمكن زيادة النمو الاقتصادي عن طريق الاستخدام الفعال والكفء للموارد لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي. ومع ذلك إذا لم يتم استخدام الدين العام بشكل صحيح فإنه سيحد من النمو الاقتصادي ويصبح أكبر لعنة للاقتصاد ويمكن أن يكون للديون المحلية آثار شديدة على الاقتصاد إذا لم يتم استغلالها بشكل جيد لأن خدماتها تستوعب جزءاً كبيراً من إيرادات الحكومة مما يخلق عجزاً مستمراً مما يعني أن الحكومة لديها موارد أقل للإنفاق على مشاريع التنمية. وبهذه الطريقة تكون خدمة الدين الداخلي أكثر ضرراً على النمو الاقتصادي من مخزون الدين الداخلي (stock of internal debt). علاوة على ذلك في الأسواق المالية الضحلة مع زيادة الدين المحلي ترتفع تكلفة الفائدة أيضاً بسبب احتفاظنا بكمية كبيرة من الديون في الأدوات قصيرة الأجل (3, 2013, Matiti).

1-2 مسار النمو الاقتصادي في المغرب

منذ استقلال المغرب شهد النمو الاقتصادي فيه ثلاث مراحل متميزة:

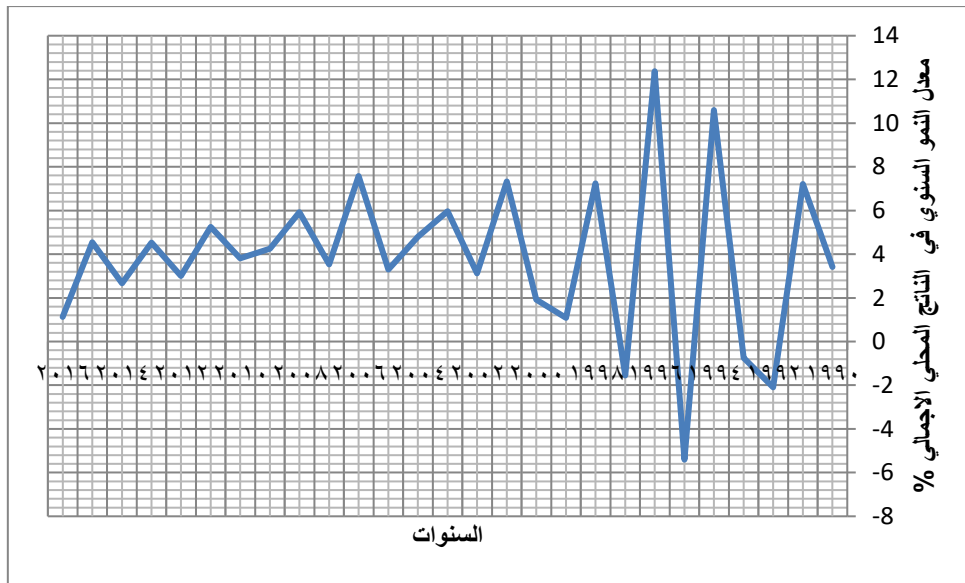
المرحلة الأولى: غطت العقدين الأولين من فترة بعد الاستقلال وتميزت بمعدلات نمو مرتفعة نسبياً في ظل زخم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لذلك فإنه خلال طيلت فترة السبعينيات من القرن الماضي فإن معدل النمو السنوي حوالي (4,5%).

المرحلة الثانية: تلت أزمة الديون التي شهدتها البلاد في الثمانينات مما أدى إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي في أعقاب برنامج التكييف الهيكلي والتي أثرت في البداية على الطلب وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي وكان متوسط معدل النمو السنوي خلال التسعينيات لم يتجاوز (4,2%).

المرحلة الثالثة: في أواخر التسعينيات شهدت نهوض قوي للنمو الاقتصادي ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التأثير الإيجابي للإصلاحات المختلفة التي تم تنفيذها في السنوات السابقة وتقوية القيمة المضافة للزراعة نتيجة هطول الأمطار بكثرة وأيضاً نتيجة الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للمياه وتحديث تقنيات الإنتاج الزراعي فضلاً عن تحسين التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي وبذلك حققت البلاد نمو سنوي يقرب بالمتوسط من (5%) خلال أول عقدين من الألفية الثانية.

حقق المغرب على مدى فترة طويلة أداءً سليماً في النمو الاقتصادي بالمقارنة مع البلدان المستوردة للنفط كما أظهر البلد مرونة قوية في مواجهة الأزمة المالية عام 2007 وخلال فترة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ميز المنطقة منذ عام 2011. في الواقع على الرغم من الضغوط القوية لهذه الأحداث على موازين الاقتصاد الكلي حقق المغرب معدل نمو سنوي بلغ (4,2%) بين عامي 2008 و2012، وهو أداء أفضل بكثير من الأداء الذي حققته دول المنطقة الأخرى (AFDB&MCC, 2015, 47-48).

ويمكن عرض النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في المغرب للمدة (1990-2016) من خلال الشكل (1) يظهر مدى حدة التذبذبات في النمو السنوي وعدم وجود مسار مستدام للنمو وذلك لهشاشة الوضع الاقتصادي والتحديات التي يواجهها الاقتصاد.



المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاستناد الى بيانات البنك الدولي على الرابط <https://data.albankaldawli.org>

شكل رقم (1)

النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب للمدة (1990-2016)

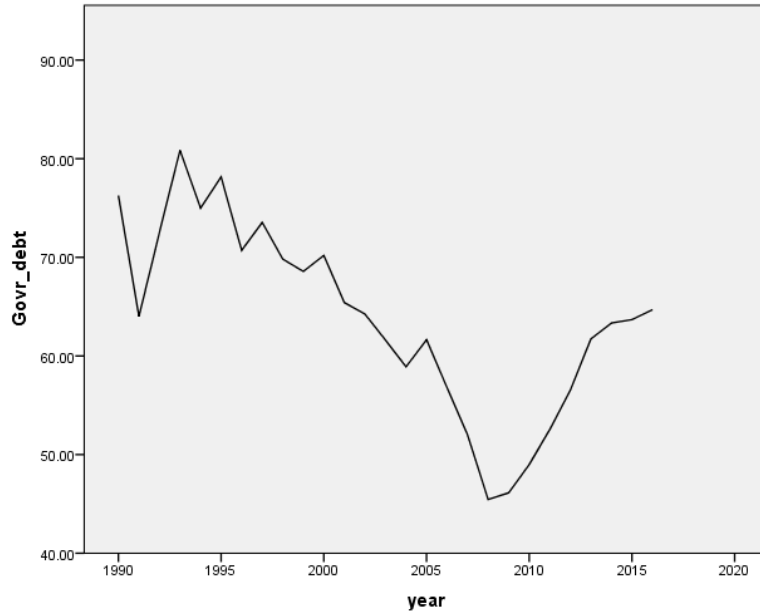
ويتبين من خلال الشكل (1) أيضا ان النمو السنوي اخذ منحني تنازلي بعد عام 2011 والسنوات التالية.

1-3 المديونية الحكومية في المغرب

ارتفع الدين العام في المغربي عام 2016 المغرب الدين العام كان 67046 مليون دولار وزاد 2614 مليون منذ 2015.

ويعني هذا المبلغ أن الدين في عام 2016 بلغ 64,7% من الناتج المحلي الإجمالي المغربي، بزيادة قدرها 1,02 نقطة مئوية عن عام 2015 عندما كان 63,68% من الناتج المحلي

الإجمالي. ان الزيادة في الدين العام للمغرب بدأت منذ عام 2006 اذ قبل هذا التاريخ كان هناك اتجاه نحو الانخفاض في مؤشر المديونية وكما يظهر من خلال الشكل رقم (1).



المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي على الرابط <https://www.imf.org>

شكل رقم (2)

يمثل مديونية الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب (1990-2016)

ولعل السبب في هذا الاتجاه التصاعدي لنسبة الدين العام يعود إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما تبعها من اضطرابات سياسية عصفت بالدول العربية انعكست سلبا على أداء الاقتصاد المغربي مما جعل من الدين العام هو مصدر لتمويل العجز في الموازنة العامة يضاف إلى ذلك فان المغرب يعد من الدول المستوردة للنفط الخام كمصدر للطاقة لذلك فان أي ارتفاع في أسعار النفط ينعكس سلبا في شكل عجز في الحساب الجاري وفي عجز الموازنة العام.

1-4 مسار المديونية في تونس

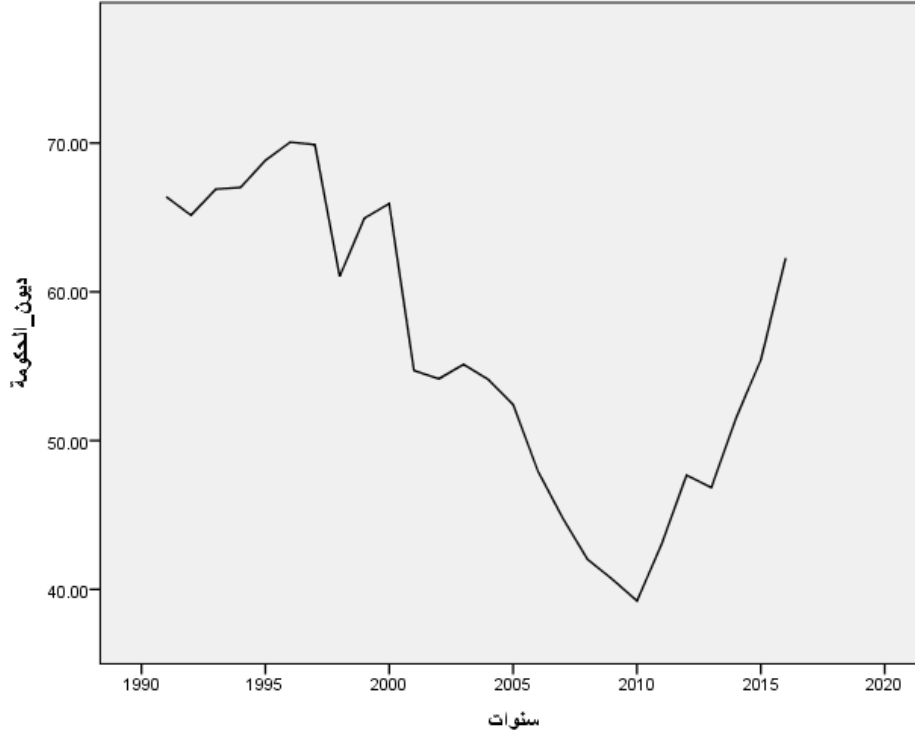
بالنسبة لتونس فإن اندلاع أزمة الديون الدولية في أوائل ثمانينيات القرن الماضي وانخفاض التمويل الدولي لم يمنع زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ووصله إلى الذروة اذ بلغ (57,39%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1986.

هذه الأزمة تطلبت تدخل صندوق النقد الدولي وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي في عام 1986 وهذا أدى إلى انخفاض الدين العام من (55,67%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1987 إلى (40,66%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010.

وفي أعقاب التغيير السياسي في عام 2011 فإن السياسة المالية التوسعية والقائمة على التحفي من خلال الإنفاق الحكومي المرتفع المقترن بانخفاض النشاط الاقتصادي تشرح بسبب زيادة الدين العام إلى (44,49%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011. وبحلول نهاية عام 2012 حافظت ديناميكيات النمو المواتية على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ثابتة عند (44,47%) وهو مستوى مريح نسبياً وهو أقل من المستوى في دول مشابهة في المنطقة، وتحقق على الرغم من العجز المال الأوسع.

وتميزت السنة المالية 2015 بتدهور المناخ الأمني إلى جانب الضغوط الاجتماعية المستمرة ولكن تأثير ذلك تم تعويضه بتراجع أسعار النفط في السوق الدولية². لذلك بلغ عجز الموازنة 4,8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (5%) في العام السابق في حين أن معدل المديونية العامة فهو باتجاه تصاع (Belguith&omrane, 2017, 162).

ويمكن عرض مسار المديونية في تونس من خلال الشكل رقم (3).



المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي على الرابط <https://www.imf.org>

شكل رقم (3)

يمثل مديونية الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس (1991-2016)

² وذلك باعتبار تونس من الدول المستوردة للنفط وبالتالي فإن انخفاض اسعار النفط الخام يؤدي الى تقليل الضغوط على ميزان المدفوعات ويكون في صالح الاقتصاد التونسي (الباحثان)

يلاحظ من الشكل (3) بان المديونية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كانت تاخذ اتجاه نحو الانخفاض في تونس ولكن بعد التغيرات السياسية والحراك الاجتماعي في تونس وفي معظم البلدان العربية والذبيدأ في تونس فيعام 2011 ترك اثرا هاما في حركة الديون الحكومية واخذت مساراتصاعديا نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها العالم العربي لاسيما الدول المحيطة بتونس مما سبب ضعف اقتصادي وزيادة العجز في الموازنة الحكومية.

1-5 النمو الاقتصادي في تونس

في أوائل السبعينيات أقنع البنك الدولي الرئيس التونسي بورقيبة ليحل محل وزيره ذو العقلية الاشتراكية بشخص يدعم السياسات الصديقة للسوق ومؤيد تحرير التجارة وفي عام 1973 أصدر بورقيبة أول خطة عشرية تهدف الى تعزيزاقتصاد السوق في تونس.

وهدفت الخطة إلى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6%) واعتمدت الحكومة في تحقيق هذا الهدف الطموح من خلال دعم الخصخصة الكاملة والتوسع في الصناعات الخفيفة في تونس مثل قطاع النسيج.

بالإضافة إلى ذلك تم تخصيص الأموال للتنمية الزراعية على أمل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وأدت التحولات الناتجة إلى إطلاق سلسلة من المبادرات الحكومية التي دفعت تونس باتجاه اقتصاد سوق ناجح. وظلت الحكومة منخرطة بشكل كبير في القطاع الخاص حيث قامت بتعزيز بعض الصناعات ودعمها عند الضرورة ولكن تم خصخصة الإنتاج بالكامل واصبح يقاد من قبل قوى السوق. وتم تعزيز هذه الخطوات الإضافية عندما تمت إقالة بورقيبة في انقلاب من قبل خليفته المعين زين العابدين بن علي الذي أكد التزام تونس بالتطور الرأسمالي وتحديداً التزمت الحكومة التونسية في عهد بن علي بتحقيق نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على تخطيط السياسة الداخلية والخارجية وبتطوير البنية التحتية الداخلية.

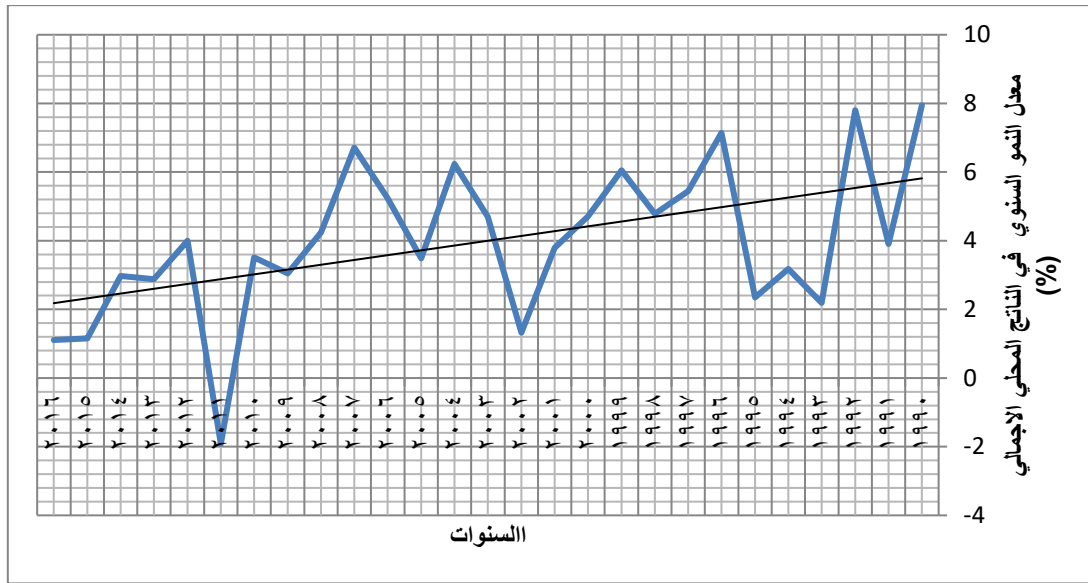
ومن بين العوامل الرئيسية الثلاثة التي أثرت على معدل النمو الكلي للاقتصاد التونسي كانت السياسات المتعلقة بالإدارة الاقتصادية الداخلية والتي كان لها أهمية بالغة. وتشمل هذه السياسات الحد من عجز الميزانية وإصلاح الشركات وقوانين الضرائب (FRIEDMAN, 2010, 7-9).

وقد أدت هذه السياسات إلى تسارع معدل النمو الاقتصادي في تونس. على الرغم من الأحداث الخارجية -كالجفاف و11 أيلول 2001، والأزمة المالية العالمية -فضلاً عن الآثار المترتبة على تفكيك ترتيب الألياف المتعددة³(MFA) والتي كانت قائمة حتى عام 2005 عندما قدمت

³كان ترتيب الألياف المتعددة (اختصار: MFA) يحكم التجارة العالمية في المنسوجات والملابس من عام 1974 حتى عام 2004، حيث يمكن فرض حصص على كمية الدول النامية لتصديرها إلى الدول المتقدمة. انتهت صلاحيتها في 1 يناير 2005.

لتونس الحماية في السوق الأوروبية من المنافسين من شرق آسيا والأوروبيين وتمكنت تونس من الحد من تقلب النمو منذ أواخر التسعينيات عبر التأكيد على استقرار الاقتصاد الكلي. على الرغم من هذه الإنجازات لم يكن نمو تونس متطابقاً بالمقارنة مع البلدان ذات الصلة كالأردن وماليزيا والمغرب ورومانيا وتركيا كذلك كما هو الحال مع المتوسطات المرجحة للبلد الدخل المتوسط المنخفض (LMIC)⁴ والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى (UMIC)⁵ عبر المدى الطويل إذ استمر نمو تونس مساوياً لتركيا و (LMICs) لكنه انخفض عن نمو مجموعة الـ (UMIC) التي يهيمن عليها الصين من حيث معدلات النمو وتشمل دول أخرى سريعة النمو مثل ماليزيا. البلد الوحيد الذي تفوق بقوة على تونس كانت ماليزيا حيث دخل الفرد الحقيقي بمعدل متوسط قدره (3,3%) في المئة في المدة 2010-1980 مقارنة مع (2,5%) في المئة في تونس. (The African Development Bank&et al, 2013, 25-26).

ويمكن عرض التطور في معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990-2011) من خلال الشكل ادناه.



المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي على الرابط <https://data.albankaldawli.org>

شكل رقم (4)

النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في تونس للمدة (1990-2016)

يظهر من خلال الشكل (3) بان معدل النمو الاقتصادي في تونس شهد انخفاضا حادا في عام 2011 وذلك نتيجة مايسمى "بالربيع العربي" الذي بدا في عام 2011 في تونس ويلاحظ ايضا بان الفترة التي تلت ذلك العام شهدت تراجعا واضحا في النمو الاقتصادي بالمقارنة مع

⁴ lower middle income countries

⁵ upper middle income countries

الاعوام السابقة السبب في ذلك تراجع النشاط السياحي وانخفاض تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

2- الجانب العملي

يتم في هذا القسم تقدير دالة الانحدار لأثر المديونية الحكومية والمتغيرات المستقلة الأخرى في النمو الاقتصادي في كل من المملكة المغربية وتونس.

2-1 توصيف النموذج المستخدم

في هذا البحث تم الاعتماد على النموذج الذي يكشف العلاقة ما بين دين الحكومة المركزية والنمو الاقتصادي في إطار نظرية النمو النيوكلاسيكي وقد اخذ النموذج الشكل التالي أدناه:

$$Y = \alpha \ln + \ln X_1 \beta_1 + \ln X_2 \beta_2 + \varepsilon \beta_4 \ln X_4 + \ln X_3 + \beta_3$$

حيث إن:

Y: يمثل اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة الوطنية وهو يعبر عن النمو الاقتصادي.

X1: اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي دين الحكومة المركزية بالعملة الوطنية (بالمليارات).

X2: الاستثمار ويعبر عنه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية).

X3: اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي القوى العاملة.

X4: اللوغاريتم الطبيعي للصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة للعملة الوطنية.

ε: يمثل حد الخطأ.

والسلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج تغطي الفترة (1990-2016).

2-2 الاختبارات المستخدمة

أجريت الاختبارات المعتادة المتعلقة باستقرار السلاسل الزمنية وذلك لضمان إن السلاسل الزمنية مستقرة قبل تقدير معادلة الانحدار.

2-2-1 اختبار جذر الوحدة

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهماً من أجل التأكد من استقرار هذه السلاسل ودرجة تكاملها حيث كان الباحثون يقومون بإجراء الدراسات التطبيقية دون مراعاة خصائص السلاسل الزمنية قبل اجراء التقدير اي افتراض إن السلاسل الزمنية ساكنة أو مستقرة ويتم قبول نتائج هذه الاختبارات والتسليم بمعنوية المقدرات على أساس انطباق نظرية الاستدلال الإحصائي على هذه المقدرات.

لكن عام 1974 اكتشف العالمان السويديان جرنجر ونيبولند Granger and Newbold بضرورة قياس استقراريه السلسلة الزمنية وتوصل الباحثان إلى نتيجة هامة مفادها إن المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن إجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعد نتائج غير سليمة او انحدار زائف و لا يمكن الاطمئنان إلى نتائج الاستدلال الإحصائي على مقدراتها وفي هذه الحالة وعلى الرغم من عدم وجود علاقة بين المتغيرات الا انه ترتفع قيمة معامل التحديد R^2 (يكون الارتباط زائف) ومعنوية القيم t المحسوبة كبيرة وذلك لكونها ناتجة عن اتجاه زمني trend اي تأخذ الاتجاه الزمني نفسه وليس من وجود علاقة بين المتغيرات (X تسبب تغير Y) وشكلت هذه النتيجة نقطة بداية لبحوث جديدة في مجال البحوث القياسية (حسن وزكي، 2012، 9). وفي هذا البحث نعتمد على اختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron Test)، والاختبار يقوم على تصحيح معلمي من خلال تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة مع الأخذ بنظر الاعتبار الأخطاء المرتبطة فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية ويمكن تقدير التباين من خلال الآتي:

$$S_u^2 = T^{-1} \sum_{j=1}^T \bar{U}_t^2 + 2T^{-1} \sum_{j=1}^L \sum_{t=j+1}^T \bar{U}_t \bar{U}_{t-j}$$

اذ تمثل T حجم العينة ويمثل L معامل إنهاء التباطؤ Lag Truncation Parameter كما إن هذا الاختبار غير حساس لعدم توفر شروط الحد العشوائي التقليدية وكذلك لا يسمح للأخطاء عشوائية متنوعة ذات تباين متغير ومرتبب ذاتياً.

3-2 عرض النتائج والمناقشة

1- نتائج اختبار جذر الوحدة: يعرض الجدول (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة وفقاً لاختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron Test وتكشف نتائج الاختبار أن جميع متغيرات السلسلة الزمنية هي غير مستقرة عند المستوى الأصلي إذ تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الأول إذ تظهر قيمة p-value بأنها اقل من 0.05.

جدول رقم (1)

نتيجة اختبار الجذر الوحدة لبيانات المملكة المغربية

Phillips-Perron Test					
الفرق الاول		المستوى الاصلي			
p-value	t-Statistic	p-value	t-Statistic		
0.0000	- *** 11.08709	0.6709	-1.165659	الحد الثابت	Y
0.0000	***- 11.58057	0.9350	-0.928211	الحد الثابت مع اتجاه عام	
0.0087	- *** 3.783863	0.8985	-0.378801	الحد الثابت	X1
0.0490	** -3.613535	0.7848	-1.547033	الحد الثابت مع اتجاه عام	
0.0132	- *** 3.615305	0.8668	-0.538561	الحد الثابت	X2
0.0567	* -3.546958	0.2800	-2.607823	الحد الثابت مع اتجاه عام	
		*** 0.0065	-3.893037	الحد الثابت	X3
0.0000	- *** 8.010095	0.8560	-1.334672	الحد الثابت مع اتجاه عام	
0.0003	- *** 5.129973	0.9500	-0.003633	الحد الثابت	X4
0.0401	** -3.723741	0.3332	-2.482255	الحد الثابت مع اتجاه عام	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

حيث ان (***) و (**) و (*) تشير الى مستوى المعنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

ومن الملاحظ بان المتغير X3 هو مستقر في المقطع عند المستوى الأصلي ولكنه غير مستقر عند المقطع والاتجاه لذا تم اخذ الفرق الأول له أيضا قبل تقدير دالة الانحدار. إما نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات تونس فقد عرضت في الجدول (2).

جدول رقم (2)
نتيجة اختبار الجذر الوحدة لبيانات تونس

Phillips-Perron Test					
الفرق الاول		المستوى الاصيل			
p-value	t-Statistic	p-value	t-Statistic		
0.0060	- ***3.942312	0.1759	-2.311941	الحد الثابت	Y
0.0038	- ***4.811788	0.9933	-0.034719	الحد الثابت مع اتجاه عام	
0.0005	- ***4.948563	0.9984	1.390430	الحد الثابت	X1
0.0028	***- 4.950260	0.9558	-0.770139	الحد الثابت مع اتجاه عام	
0.0023	***- 4.353404	0.7816	-0.869537	الحد الثابت	X2
0.0116	***- 4.306196	0.4819	-2.176720	الحد الثابت مع اتجاه عام	
		***0.0045	-4.050694	الحد الثابت	X3
0.0824	*-3.343055	0.7161	-1.713609	الحد الثابت مع اتجاه عام	
0.0044	***- 4.075574	0.8659	-0.547960	الحد الثابت	X4
0.0205	** -4.039727	0.6160	-1.919040	الحد الثابت مع اتجاه عام	

المخرجات باستخدام برنامج Eviews6

حيث ان (***) و (**) و (*) تشير إلى مستوى المعنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي ويظهر من ان نتائج اختبار الاستقرارية هي مشابهة للنتائج التي تم التوصل في حالة اقتصاد المملكة المغربية فوفقاً لاختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron Test) أن جميع متغيرات السلاسل الزمنية هي غير مستقرة عند المستوى الأصلي وتصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول اذ تظهر قيمة p-value بأنها اقل من 5%.

ومن الملاحظ أيضا بان المتغير $X3$ هو مستقر في المقطع عند المستوى الاصلي ولكنه غير مستقر عند المقطع والاتجاه لذا تم اخذ الفرق الاول له ايضا قبل تقدير دالة الانحدار.

ب- مناقشة نتائج تقدير معادلة الانحدار

وبعد تحويل بيانات السلاسل الزمنية لتكون مستقرة تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

1 - عرض ومناقشة نتائج تقدير معادلة الانحدار للملكة المغربية

تم تقدير معادلة الانحدار وظهرت النتائج الاولية بان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذا تم اللجوء الى نموذج الانحدار الذاتي (autoregressive) لتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك بإدخال المتغير التابع (Y) مع فترة ابطاء واحدة ضمن المتغيرات المستقلة ونتائج اختبار الارتباط الذاتي مبينة في الملحق (1) اذ ان Prob. Chi-Square هي أكبر من 5% وبذلك نقبل الفرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط متسلسل ضمن حد الخطأ.

جدول رقم (3)

نتائج تحليل الانحدار في المملكة المغربية $D(Y)$ المتغير المعتمد

الاحتمالية Prob.	احصائية t	الانحراف المعياري Std.Error	المعاملات coefficient	المتغيرات
0.0000	***7.211617	0.015712	0.113306	C
0.0164	** -2.633173	0.108954	-0.286896	D(X1)
0.3715	-0.915388	0.104116	-0.095307	D(X2)
0.0027	***-3.446595	0.610252	-2.103290	D(X3)
0.6809	0.417697	0.069371	0.028976	D(X4)
0.0006	***-4.100700	0.122298	-0.501509	D(Y(-1))
12.99880	F-statistic		0.773793	R-squared
0.000014	Prob(F-statistic)		0.714265	Adjusted R-squared

حيث ان (***) و (**) و (*) تشير الى مستوى المعنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

أظهرت نتائج تقدير معادلة الانحدار في الجدول (3) الآتي: المتغير ($X1$) والذي يعبر عن المديونية الحكومية كان يحمل إشارة سالبة وهذا يعني بان الزيادة في إجمالي دين الحكومة المركزية له اثر سالب في النمو الاقتصادي وهو معنوي إحصائيا إن زيادة الديون الحكومية يؤدي إلى رد غير خطي في المتغيرات الاقتصادية كأسعار الفائدة وارتفاع حاد في الضرائب من اجل تمويل

سداد مستحقات الدين العام وهذا يتفق إلى ما ذهبت إليه فرضية البحث من ان الحكومة ينبغي ان تتبع سياسات مالية ونقدية سليمة وتعمل على تقليل المديونية.

اما المتغير (X2) والذي يعبر عن اجمالي تكوين راس المال الثابت فظهر يحمل اشارة سالبة وغير معنوي احصائياً هو معاكس لما تنص عليه النظرية الاقتصادية ولعل السبب يعود الى ان الاستثمار يخصص في مجالات ذات انتاجية ضعيفة⁶ كالفنادق والمطاعم وضعف الاهتمام في القطاعات الاكثر انتاجية كالزراعة والتصنيع.

والمتغير (X3) والذي يعبر عن اجمالي القوى العاملة فقد اظهر علاقة سالبة ومعنوية احصائياً مع النمو الاقتصادي مما يعني ان الزيادة القوى العاملة ينعكس سلبا في النمو الاقتصادي وقد يعود ذلك الى تخصص القوى العاملة لاسيما المتعلمة منها في مجالات ذات انتاجية منخفضة لا تسهم في نمو الناتج⁷.

اما المتغير (X4) والذي يعبر عن الصادرات من السلع والخدمات فقد اظهر اشارة موجبة وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية من ان زيادة الصادرات تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي ولكن المتغير لم يكن معنوياً احصائياً وهذا يتفق مع دراسة عائشة العلوي (2015) اذ الإشارة إلى هذا حقيقة وهي ان الاقتصاد المغربي يعتمد على حالة المناخ في المقام الأول على المدى القصير في قطاع الزراعة الذي يمثل بين 12% و 17% من الناتج المحلي الإجمالي بين 2000 و2013، ويوظف ما يقرب من 45% من مجموع القوى العاملة (El Alaoui ، 2015، 90).

⁶انظر على سبيل المثال الى جان بيير شوفر(2017)، المغرب في افق 2040 الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي، ص 13، مجموعة البنك، الدولي، <http://pubdocs.worldbank.org>

⁷ Lahcen achy (2002) *Labor Market and Growth in Morocco*, page12-13، انظر على سبيل المثال الى دراسة

<https://ideas.repec.org/p/wpa/wuwpla/0512007.html>.

2- عرض ومناقشة نتائج تقدير معادلة الانحدار لتونس

يعرض الجدول (4) نتائج تقدير معادلة الانحدار لبيانات تونس.

جدول رقم (4)

المتغير المعتمد D(Y) نتائج تحليل الانحدار في تونس

الاحتمالية Prob.	احصائية t	الانحراف المعياري Std.Error	المعاملات coefficient	المتغيرات
0.0425	**2.160209	0.009173	0.019816	C
0.7356	0.342169	0.045561	0.015590	D(X1)
0.0055	***3.092788	0.073760	0.228123	D(X2)
0.2192	1.266646	0.417388	0.528682	D(X3)
0.5826	-0.558181	0.083622	-0.046676	D(X4)
4.055486	F-statistic		0.435817	R-squared
0.013685	Prob(F-statistic)		0.328353	Adjusted R-squared

حيث ان (***) و (**) و (*) تشير الى مستوى المعنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي

يظهر من خلال تقدير معادلة الانحدار للاقتصاد التونسي ان المتغير (X1) والذي يمثل اجمالي مديونية الحكومة المركزية لم يكن معنوياً ولعل السبب في ذلك يعود الى ان المديونية في تونس لم تصل الى مستوى حرج يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي.

المتغير (X2) والذي يمثل الاستثمار في هذا النموذج كان معنوياً احصائياً ويرتبط ايجابياً بالنمو الاقتصادي وهذا لم يظهر في حالة المملكة المغربية والسبب يعود الى ان تونس كان له سياسات سباقه في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتحفيز النمو والتصنيع فيها وتوفير البيئة الملائمة لذلك وها يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

المتغير (X3) والذي يعبر عن القوى العاملة كانت اشارة موجبة مما يعني ان زيادة عرض العمل تسهم في زيادة النمو الاقتصادي ولكن لم تظهر العلاقة معنوية احصائياً.

المتغير (X4) والذي يعبر عن الصادرات فقد ظهرت الاشارة سالبة في علاقتها مع النمو الاقتصادي وغير معنوية احصائياً وهذا يخالف منطوق النظرية الاقتصادية.

النموذج المقدر لحالة تونس لم يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وكما يظهر من الملحق (2) اذ ان قيمة Prob. Chi-Square هي أكبر من 5%.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- يواجه كلا البلدين تحديات اقتصادية جمة أبرزها استدامة التمويل المالي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.
- 2- مشاكل التمويل المالي تبعها زيادة المديونية الحكومية في البلدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي لجوء كلا البلدين للحصول على التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقرضت كلا المؤسسات على البلدان المقترضة اتباع سياسات اقتصادية معينة.
- 3- التحليل القياسي اظهر معنوية احصائية لمتغير المديونية في النمو الاقتصادي وذات اشارة سالبة في حالة المغرب ولم يكن متغير المديونية معنويا احصائيا في حالة تونس مما يعني اختلاف الوضع الاقتصادي تجاه المديونية في كلا البلدين والذي قد يفسر الى ان المديونية في المغرب هي أكثر خطورة من الناحية الاقتصادية بالمقارنة مع تونس والتي قد يبدو وضعها اقل حرجا.
- 4- لم يكن متغير الاستثمار ذو تأثير معنوي احصائيا في حالة المغرب في حين كانت له مساهمة هامة في احداث النمو الاقتصادي في تونس ويعزى ذلك الى توافر البيئة الاقتصادية للازمة لعمل النشاط الخاص لاسيما الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس والذي عملت على تحقيقها منذ فترة مبكرة بعد الاستقلال السياسي.
- 5- لم يكن متغير القوى العاملة ذو اثر معنوي في كلا البلدين ولعل السبب يعود الى حاجت هذه الموارد البشرية للمزيد من التدريب والتأهيل مع توفير المكائن والمعدات اللازمة من اجل ان يحقق النمو في عنصر العمل نموا في الانتاجية وبالتالي نمو اقتصادي.
- 6- لم يظهر اثر معنوي لمتغير الصادرات في النمو الاقتصادي في كلا البلدين وهذا يخالف توقعات النظرية الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

- 1- ترشيد الانفاق الحكومي واستخدام الموارد المالية بصورة تعظم العائد الاقتصادي وذلك عبر اساليب علمية جنبا الى جنب مع محاربة الفساد المالي والذي يبدهد الموارد المالية الشحيحة ويعد أبرز عائق امام تخصيص الاموال العامة بصورة مثلى.
- 2- العمل على المحافظة على موازنة عامة متوازنة وتقليل العجز ونهاية خفض المديونية

- 3- ضرورة ان يعمل المغرب على توفير البيئة الملائمة للاستثمار من اجل زيادة مساهمة الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي.
- 4- ضرورة ان يعمل كلا البلدين الى تعزيز مبدا الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع العام وتقليل الاعتماد على الميزانية وبالتالي خفض حاجة الحكومة الى المديونية.
- 5- ضرورة ان تسعى السياسات الاقتصادية في كلا البلدين الى تعزيز عنصر العمل عبر تزويد العاملين بالمهارات اللازمة والتي يحتاجها سوق العمل مع تخصيص الاستثمارات الكافية لتمويل المشاريع الانتاجية وان تتحقق نسبة مزج مثلى بين عنصر العمل وراس المال.
- 6- توصي الدراسة بان تتم دراسة متغير الصادرات-في المغرب وتونس-وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الأبحاث مستقبلية من خلال دراسة تعتمد على مدة زمنية اطول في حال توفر البيانات السنوية واستخدام طرق قياسي مختلفة عن الطرق المستخدمة في هذا البحث من اجل الوقوف على الدور الحقيقي للصادرات ومدى أهميته في النمو الاقتصادي في البلدين لكون إن كلا البلدين اعتمادا إستراتيجية التوجه نحو الخارج والاندماج في الاقتصاد العالمي منذ مدة نست بالقليلة.

المصادر

أولاً: العربية

- 1- جان بيير شوفر (2017)، المغرب في افق، 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي، مجموعة البنك، الدولي، <http://pubdocs.worldbank.org>.
- 2- تهتان مراد، (2011)، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي"، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
- 3- أموري هادي كاظم، (2005)، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار ابن الاثر للطباعة والنشر، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد -العراق.
- 4- يحيى حمود وحسام الدين زكي، (2012)، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8.
- 1935.<http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/25>

ثانياً: الانجليزية

First: Reports

- 1- African Development Bank & Government of the Kingdom of Morocco (2015) Morocco's Growth Diagnostic,

<https://www.afdb.org/en/documents/document/morocco-growth-diagnostic-identifying-morocco-binding-constraints-to-broad-based-growth-52023/>

Second: Researches

1 - Alfredo Schclarek (2004) Debt and Economic Growth in Developing and Industrial Countries, Working Papers, Lund University, Department of Economics.

https://ideas.repec.org/p/hhs/lunewp/2005_034.html

2- Christabell Matiti(2013) The Relationship Between Public Debt and Economic Growth in Kenya , international journal of social science and project planning management . VOI 1,issue 1.

http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/92361/Matiti_The%20Relationship%20between%20public%20debt%20and%20economic%20growth.pdf?sequence=1&isAllowed=y

3 -Elom-Obed Ozioma Favour,Odo Stephen Idenyi ,Elom Obed Oge & I. Anoke Charity(2017) Public Debt and Economic Growth in Nigeria, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences , Article no.ARJASS.36095.

<http://www.sciencedomain.org/abstract/21607>

4- Hemantha Kumara & N. S. Cooray (2013) Public Debt and Economic Growth in Sri Lanka: Is There Any Threshold Level for Pubic Debt? , Economics & Management Series,International University of Japan.

https://ideas.repec.org/p/iuj/wpaper/ems_2013_22.html

5- Markus Ahlborn& Rainer Schweickert (2016) Public Debt and Economic Growth – Economic Systems Matter, Center for European and Governance and Economic Development Research.

<file:///C:/Users/scs/Downloads/SSRN-id2740988.pdf>

5- Naeem Akram.(2011) Impact of Public Debt on the economic growth of Pakistan, Centre for Poverty Reduction and Social Policy Development, Islamabad.

<http://pide.org.pk/psde/pdf/AGM27/Naeem%20Akram.pdf>

6- Ugo Panizzab & Andrea F. Presbiteroc(2013) Public Debt and Economic Growth in Advanced Economies: A Survey , Swiss Society of Economics and Statistics .

<https://link.springer.com/article/10.1007/BF03399388>

8- lahcen achy (2002), Labor Market and Growth in Morocco,

<https://ideas.repec.org/p/wpa/wuwpla/0512007.html> .

- 9- Aicha El Alaoui, (2015), Causality and Cointegration between Export, Import and Economic Growth: Evidence from Morocco, *Journal of World Economic Research*.
<http://www.sciencepublishinggroup.com/j/jwer>
- 10-Samia Omrane Belguith&Hanen Omrane, (2017) Macroeconomic determinants of public debt growth: A case study for Tunisia, *Theoretical and Applied Economics, Volume XXIV (2017), No. 4, (613), Winter*.
<http://store.ectap.ro/articole/1314.pdf>
- 11- Steven J. Friedman(2010) A Tale Of Two Economic Developments: Tunisia and Morocco .*College Undergraduate Research Electronic Journal*, University of Pennsylvania,
<http://repository.upenn.edu/curej/120>.

Third web :

- 1-https://en.wikipedia.org/wiki/Ricardian_equivalence
2- <https://data.worldbank.org/>
3-<https://ar.wikipedia.org/wik>

ملحق رقم (1)**نتائج اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة انحدار المملكة المغربية**

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

F–statistic	2.099386	Prob. F(2,17)	0.1532
		Prob. Chi–	
Obs*R–squared	4.951668	Square(2)	0.0841

ملحق رقم (2)**نتائج اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة انحدار لتونس**

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.2644	Prob. F(2,19)	1.427859	F–statistic
0.1829	Prob. Chi–Square(2)	3.397218	Obs*R–squared